http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2049) السنة الثامنة - الأحد (20) شباط 2011

كتابة على الحيطان

لا تحرقوا أموالكم..

عامر القيسي

نبهنا في أكثر من مقال في الجريدة، من أي محاولة لحرف الاحتجاجات الجماهيرية العفوية عن مسارها الصحيح والحقيقي والعادل، وجرها الى أهداف ومواقع قوى أخرى لتصفية حساباتها مع الحكومة أو مع العملية السياسية برمتها على حساب مطالب الجماهير المشروعة، وطالبنا المتظاهرين التمسك الشديد بمعايير التظاهرات الحضارية السلمية، وعلى القوات الأمنية "جيش وشرطة" حماية التظاهرات من المندسين الذين يحاولون تشويه الصورة الناصعة لهذه الاحتجاجات.

ما حدث في واسط من حرق لبناية مجلس المحافظة وما حصل في الشطّرة من تخريب لمبنى المجلس البلدي، يعطينا مؤشرات على ان مستويات التحفظ كانت ضعيفة لصيانة الاحتجاجات من اعمال هي ليست من أهدافها، وبغض النظر عمن قام بهذه الاعمال غير المبررة وباختلاف الروايات، الا ان الحادثين أطلقا العنان للأصوات المتشددة داخل الحكومة والبرلمان لتوجيه الانتقادات الى هذه الاعمال محملين، من طرف خفي، المتظاهرين المسؤولية القانونية بالاعمال الناتجة عن حالة الاحتقان التي يعاني منها الشارع العراقي.

نحن في المدى نعلن وقوفنا الكامل وتضامننا مع مطالب المتظاهرين في توفير الخدمات، ومحاربة الفساد وكشف حيتانه المختبئة في مؤسسات الدولة المختلفة وفي إطلاق الحريات العامة التي يسعى بعض المتنفذين في الحكومة الاتحادية وفي مجالس المحافظات الى خنقها، ولكننا نؤكد في نفس الوقت التزام المتظاهرين بالجو السلمي لتظاهراتهم وبعزل المندسين من أزلام النظام السابق وتنظيم القاعدة الإرهابي والذين يريدون ركب الموجة لتصفية حسابات سياسية مع الحكومة تصل الى حد إسقاطها.

كما نطالب قوى الأمن من الجيش والشرطة الى تنكيس بنادقهم أمام المتظاهرين وحمايتهم من اي محاولة لجرّهم الى أهداف غير التي خرجوا من اجلها وغير التي يسعون الى تحقيقها من اجل حياة أفضل وعدم استخدام العنف باي شكل كان وتحت اية حجة كانت ضد المتظاهرين . إن المهمة الدستورية والقانونية والأخلاقية والوطنية الملقاة على هذه الأجهزة هي توفير السلامة الكاملة للمتظاهرين وعدم الانجرار الى أي محاولة لافتعال اصطدام من اي نوع بين هذه القوى والمتظاهرين والتي قد تنسحب الى مربعات أخرى لا يحتملها الشارع العراقي المحتقن أساساً بالمتناقضات السياسية، والتي قد تؤدي الى نتائج لا يريدها الجميع.

كما إن على الحكومة أن تعمل، وبسرعة خارج السياقات التقليدية،على الاستجابة الى الحد الأقصى الممكن لمطالب الجماهير، وهي مطالب مشروعة وعادلة ومؤجلة .

ونحذر مرّة أخرى من إن هذه الجماهير سوف لن ترضى بحقن التخدير كما إنها سوف ترفض الحلول الترقيعية، فضلا عن انها سوف لن تقبل باهإنتها مرّة ثانية بفتات المائدة .خصوصا وان المزاج الشعبي العام في المنطقة بعد ثورتي الياسمين واللوتس في كل من تونس ومصر، وهو مزاج مصرّ على التغيير الحقيقي في العقلية السياسية والفكرية التي أنتجت مثل هذه الأزمات كلاً بتجربتها الخاصة.

تظاهرات سلمية وقوات أمن تحميها وحكومةً تستجيب للمطالب العادلة للجماهير.. هذا هو الطريق الصحيح للخروج من عنق الزجاجة والشروع في عملية إصلاح واسعة النطاق.

هيومن رايتس تحذر الحكومة من استخدام العنف

ست تظاهرات في بغداد.. والكوت تنهي اعتصاما أملا بتنفيذ الوعود

□ بغداد/ المدى

شدد مراقبون على ضرورة ان تعمل الحكومة على تلبية مطالب المتظاهرين، رافضين الإجراءات التي تهدف الى قمع الحريات وتقويضها، فيما أنهى المتظاهرون في الكوت اعتصامهم على خلفية تطمينهم من قبل الحكومة المحلية بتنفيذ مطالبهم.

النائب عن التحالف الوطني سعد المطلبي أشار في تصريح لـ"المدى" ان التظاهر من حق المواطن وبالتالي له الحق في التعبير عن وجهة نظره، معربا عن إدانته لكافة اعمال العنف التي ترتكب بحق المتظاهرين، واصفا مطالبهم بالدستورية.

وأضاف المطلبي: ان التظاهر حق من حقوق المواطن على الدولة وعلى الحكومة تلبية المطالب، محذرا في الوقت نفسه من ان يستخدم المتظاهرون وسائل العنف والتخريب خصوصا مع وجود عدة أجندات داخلية وخارجية تعمل على إثارة الفوضى من خلال استغلالها لهذا الأمر.

وشدد المطلبي على ان تلك الجهات تريد إرجاع العراق الى العهود القمعية، موضحا ان بعضها خسر الانتخابات وتبحث عن أي وسيلة كي تشفي غليلها من الشعب العراقي، فضلاً عن ان هنالك أجندة تبحث عن إبقاء القوات الأمريكية لمدة اكبر فهي تسعى الى ذلك من خلال إثارة الفوضى ، الامر الذي يجبر الحكومة ان تطلب من القوات الأمريكية البقاء الى ما بعد موعد الانسحاب.

وعلى ما يقول المطلبي فإن المسؤولية تجاه الشعب لاسيما المتظاهرون منهم تضامنية وبالتالي على جميع الفرقاء السياسيين التكاتف من اجل توفير مطالبات الجماهير والتي وصفها بالدستورية، مشخصا الخلل بعنصر الفساد المستشري في مؤسسات الدولة العراقية.

عميد كلية الإعلام بجامعة بغداد عبد السلام السامر اشار في حديث لـ"المدى" الى ان بعض وسائل الإعلام تجاهلت هذه التظاهرات وقد يكون الغرض من ذلك تحقيق بعض الأهداف، رغم ان وسائل أخرى تعاملت معها بمهنية وشفافية.

وأضاف السامر: ان المواطن العراقي هو من انتخب هؤلاء الأشخاص وبالتالي يتظاهر عليهم اليوم من اجل إصلاح الخلل ، منوها بان نقص الخدمات هو نتيجة تراكمات كبيرة تتحملها جميع الكتل السياسية لا الحكومة الحالية فحسب.

أستاذ العلوم السياسية عبد الجبار احمد قال لـ"المدى" ان على الحكومة التعامل بمهنية مع المتظاهرين، لافتاً الى انها يجب ان تتعلم من التجارب الأوروبية في كيفية التعامل معهم.

وشدد احمد على ضرورة ان تكون لدى المواطن العراقي الثقافة الكاملة في كيفية التعبير عن رأيه، وعدم اللجوء الى التخريب والحرق كما حدث في بعض الأماكن، وضرورة الانتباه الى ما حصل في مصر، موضحا ان خير وسيلة تتبعها الحكومة لإنهاء هذه التظاهرات هو تلبية مطالب المتظاهرين الذين يطالبون بتحسين الخدمات.

هذا و انطلقت في مناطق متفرقة من بغداد، امس السبت، ست تظاهرات تطالب بتوفير الخدمات وتوفير مفردات البطاقة التموينية والإيفاء بوعود المسؤولين التي قطعوها ، الأولى في منطقة العبيدي بحي البتول ، اما التظاهرة الثانية فكانت في ساحة التحرير، والتظاهرة الثالثة في ساحة الفردوس، والرابعة في منطقة سبع أبكار والخامسة بالقرب من مجلس المحافظة وطالبت بتوفير الخدمات من كهرباء وماء وتحسين الرواتب والإيفاء بالوعود التي قطعت للمواطن اثناء فترة الانتخابات.

اما التظاهرة السادسة فقد خرج مئات الأيتام والأرامل، اغلبهم ضحايا اعمال عنف وقعت في العراق خلال الأعوام الماضية، في بغداد مطالبين الحكومة بإصدار تشريعات لتحسين أوضاعهم المعيشية والاجتماعية.

ونظمت التظاهرة منظمات إنسانية ومنظمات المجتمع المدني وجمعت مئات الأطفال والأرامل من مناطق متفرقة في بغداد والمناطق المحيطة بها، في منطقة اليرموك وفي محافظة واسط التي شهدت الأربعاء الماضي قيام متظاهرين باقتحام مبنيي المحافظة ومجلسها وإحراق مكتب العقود في ديوان المحافظة ومكتب المحافظ ومنزله الشخصي احتجاجا على سوء الخدمات المقدمة للمواطنين والنقص الحاصل بمفردات البطاقة التموينية والتأخير في تنفيذ قرار المجلس القاضي بإقالة المحافظ من منصبه وضرورة محاسبة المفسدين.

انهى المعتصمون أمس السبت، اعتصامهم بعد حصولهم على تعهد من قبل رئيس مجلس المحافظة محمود عبد الرضا بتنفيذ جميع مطالبهم.

وشرع المعتصمون بحملة لإزالة مخلفات التظاهرات التي شهدتها المدينة خلال الأيام القليلة الماضية، بحراسة القوات الأمنية لهم.

بدوره قال رئيس الوزراء نوري المالكي ان الشعب العراقي لا يحتاج الى ما دخلت فيه شعوب كانت تعاني من أنظمة جثمت على صدورها سنوات طويلة.

وأضاف في كلمة ألقاها في وزارة الشباب والرياضة أمس ان النظام السابق امتهن كرامة الشباب عندما حولهم الى وقود للحروب والمغامرات وصرفهم عن عالم الدراسة.

وبيّن ان برلمان الشباب خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح وأتمنى ان يكون برلمانا حقيقيا وان تعملوا فيه بجد وان لا تستهينوا به.

وأشار الى ان قمة ما نبحث عنه هو ان يشترك الجميع في حكومة الشراكة الوطنية التي نعتبرها جيدة بالرغم من صعوبة تشكيلها، لان الجميع يشعرون فيها بانهم في ساحة المسؤولية يقدمون واجبات ويأخذون حقوقا ..

على صعيد آخر شددت منظمة هيومن رايتس ووتش على ضرورة فتح السلطات العراقية تحقيقاً مستقلاً ونزيهاً في التقارير الواردة عن إطلاق النار وقتل عدة متظاهرين في تظاهرات شهدتها البلاد خلال الأيام الثلاثة الماضية . وطالبت المنظمة قوات الأمن العراقية باحترام الحق في التجمع السلمي وألا تستخدم إلا الحد الأدنى من القوة لدى وقوع أعمال عنف في التظاهرات.

يشار الى ان الدستور العراقي يكفل حرية التجمع والتظاهر السلمي كما ان العراق طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يُلزمها بحماية وصيانة الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع السلمي.

و طالبت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير لها السلطات العراقية بالالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية والتي تؤكد عدم جواز استخدام القوة المميتة إلا إذا لم يكن هناك بديل لها لحماية الأرواح ويجب أن يُمارس استخدامها مع ضبط النفس وبشكل متناسب مع الموقف كما تطالب الحكومات أيضاً بـ "ضمان المعاقبة على الاستخدام المتعسف أو المسيء للقوة أو الأسلحة النارية من قبل قوات إنفاذ القانون كجرائم جنائية بموجب القانون".

وأشارت الى ان قانون حقوق الإنسان المعني بالحق في الحياة ومنه المادة ٦ من العهد الدولي يطالب بوجود تحقيق فعال ومفتوح في حال وقوع وفيات من قبل مسؤولي الدولة يؤدي إلى التعرف على الجناة ومقاضاتهم في أية جريمة تقع.

من جانبها هددت كتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري في مجلس النواب بتقديم نوابها في المجلس استقالتهم في حال لم يتم الكشف عن متسببي إطلاق النار على المتظاهرين في الكوت ومقتل احدهم وجرح آخرين.

وقال النائب جواد الحسناوي: ان الدستور العراقي والقوانين الدولية كفلت حق التظاهر السلمي، والمتظاهرون الذين خرجوا في الكوت كانوا يطالبون بحقوقهم المشروعة مثل تحسين الخدمات والقضاء على البطالة.

وأضاف الحسناوي: "نحيي الأجهزة الأمنية التي تعاملت مع المتظاهرين بشكل محايد، غير ان المصادمات وأحداث العنف التي حصلت تسترعي إجراء تحقيق في أسباب استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين.

وتشهد البلاد منذ أسبوعين تظاهرات شعبية واسعة اذ شهدت العاصمة العراقية بغداد في الخامس من شباط الجاري، تظاهرات انطلقت في شارع المتنبي وسط العاصمة، وفي ساحة الفردوس ومنطقة الحسينية شمال المدينة، مطالبة الحكومة بتغيير سياساتها وإيجاد سبل لتحسين الخدمات، كما دعت أعضاء مجلس النواب إلى الإيفاء بوعودهم التي قطعوها أمام الشعب خلال حملاتهم الانتخابية، في حين تظاهر عشرات المواطنين في مدينة الصدر مطالبين بتوفير فرص عمل للعاطلين، وتخصيص حصة لكل مواطن من النفط.

تغيير مسؤولي الأقضية يصطدم بغياب قانون انتخابات

الحيدري لـ المدى: المشكلة إدارية.. التخطيط مستعدة لتقديم بيانات الناخبين

□ بغداد/ وائل نعمة

أكد فرج الحيدري عدم تلقيهم أي إيعاز من مجلس النواب بشأن الإعداد لإجراء انتخابات في الاقضية والنواحي.

وأشار الحيدري وهو رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في اتصال هاتفي مع (المدى) الى ان البرلمان لم يسن الى الآن قانون انتخابات في الاقضية والنواحي، مؤكدا استعداد المفوضية لبذل الجهود للإعداد لانتخابات لو طلب منها ذلك.

ونفى الحيدري وجود مشكلة في قاعدة البيانات الخاصة بالاقضية والنواحي، بل تتعلق بالتداخل بين الاقضية والنواحي من حيث الإدارة كما هو الحال بين الكاظمية والاعظمية والتداخل في مدينة القائم حيث توجد ثلاثة اقضية متشابكة،مشيرا الى ان الفوضى في مراكز تسلم المواد الغذائية الخاصة بالبطاقة التموينة زادت المسألة صعوبة.

وأوضح الحيدري: ان المناطق المتنازع عليها تعد عقبة أخرى وراء إجراء الانتخابات في الاقضية والنواحي، مؤكدا ان المفوضية ستبذل كل جهدها في حال طلب مجلس النواب إقامة الانتخابات في فك الاشتباكات في الاقضية والنواحي وتقليل الأخطاء، رغم اعترافه بصعوبة ذلك لاسيما فيما يتعلق بالقضايا السياسية في المناطق المتنازع عليها.

وكان قد صرح مهدي العلاق وهو مدير دائرة التخطيط في الوزارة في اتصال مع (المدى) الى ان الدائرة مستمرة في وضع التقديرات وإجراء المسوحات على السكان في الاقضية والنواحي، وانهم على اتم الاستعداد بتزويد مفوضية الانتخابات بإعداد المدنيين إذا طلبت منهم ذلك . منوها في الوقت نفسه الى ان المفوضية لم تطلب منهم تقديم اي بيانات.

يشار الى ان عددا من التظاهرات التي خرجت في الاقضية والنواحي طالبت باقالة المسؤولين هناك الذين زاد عمر استلامهم لمهامهم عن خمس سنوات.

والجدير بالذكر انه كان من المؤمل أن يسهم التعداد السكاني الذي كان مقررا إجراؤه في وقت سابق في منح قاعدة بيانات دقيقة عن أعداد نسبة السكان على مستوى القضاء والناحية.

وكانت الكتل السياسية العراقية اتفقت في الخامس من كانون الأول الماضي على تشكيل لجان مشتركة بإشراف الأمم المتحدة في محافظات ديالى، وصلاح الدين، ونينوى، وكركوك، على أن ترفع اللجان تقريرها المتضمن التوصيات والإشكاليات بشأن التعداد السكاني إلى مجلس الوزراء في موعد أقصاه الـ٢٠ من الشهر ذاته، إلا ان هذه اللجان لم تتمكن من انجاز مهمتها في الموعد المحدد.

وأنهت اللجنة الحكومية في محافظتي ديالى وصلاح الدين تقريرهما وسلمتهما إلى الحكومة، فيما لم تسلم لجنتا محافظتي كركوك ونينوى التقارير الخاصة بالتعداد بعد.

الخصم والحكم ... محافظة بغداد تجبر المتظاهرين الحصول على موافقات

سياسيون: خروج التظاهرات بتخويل من المسؤول الفاسد أمر غير منطقي!

□ بغداد/ إيناس طارق وهشام الركابي

انتقد سياسيون ومراقبون حصر منح تراخيص التظاهرات في العاصمة بيد مجلس محافظة بغداد "محل الجدل".

من جانبها أعلنت قيادة عمليات بغداد ان مسألة الحصول على تراخيص التظاهر او التجمع تتم عبر الاتصال بمحافظة بغداد لأنها الجهة الوحيدة المخولة بمنح تراخيص او إجازة التظاهر.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح خص به "المدى" من قضية حصر التراخيص بمحافظة بغداد لكون المحافظة هي الحكومة المحلية للعاصمة وبالتالي فان الحصول على تراخيص تتم من خلالها. وأضاف عطا: ان من حق اي مواطن التظاهر كون الدستور منح الحق للجميع بالتظاهر شريطة ان لا يخل بالقانون، مشيرا الى ان الأجهزة الأمنية ستوفر الأجواء المناسبة للتظاهر من خلال فرض إجراءات أمنية مشددة لحماية المتظاهرين وعدم التعرض لأي متظاهر من قبل أي جهة كانت.

وعد النائب طلال الزوبعي هذا الأمر "موافقة مجلس المحافظة " بغير الصائب وتقييدا للحريات الشخصية التي كفلها الدستور.

وأضاف الزوبعي وهو عضو القائمة العراقية في حديثه لـ"المدى" ، بان هذه الإجراءات تؤثر على المصلحة العامة وعلى المواطن الذي يتظاهر من اجل مطالبة الحكومة بتوفير الخدمات.

فيما علق رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم ذرب، مؤكداً "ان منح التراخيص والموافقات للقيام بالتظاهرات هي من اختصاص المحافظة حصراً".

وأشار الذرب في اتصال مع (المدى):الى ان هذه الإجراءات الغاية منها تنظيم التظاهرات وتوفير الحماية للمتظاهرين.

فيما استغربت النائبة ناهدة الدايني من القائمة العراقية في اتصال مع (المدى) منح التراخيص من جهة هي نفسها من تقام التظاهرات ضدها،مؤكدة ان التظاهرات حق مكفول في الدستور.

يشار الى ان المتظاهرين في العاصمة كانوا قد طالبوا بإقالة محافظ بغداد ورئيس مجلسها،وشهد المجلس انشقاقا في صفوفه ساند بعض الأعضاء موقف المتظاهرين المطالب بتوفير الخدمات وإيقاف تبديد الأموال بالمشاريع الوهمية.

فيما أشار الأكاديمي حسان العاني أستاذ القانون الدستوري الى ان الدستور أكد ان الحكومة هي التي تقوم بالحفاظ على النظام العام،لكن الصلاحيات الممنوحة لمجلس المحافظة والحكومة الاتحادية متشابكة وغير واضحة، لهذا غير معروف من الجهة التي تملك الصلاحيات في إصدار التراخيص والموافقات للمتظاهرين.

بالمقابل أكد وسام العاني أستاذ القانون الإداري ان الدستور نص على ضمان حقوق المواطنين في حرية التعبير، مشيرا الى ان ما يحصل الآن في إعطاء مجلس محافظة بغداد حق إصدار تراخيص تنظيم المظاهرات يعتبر امرا غير مقبول لانه سيقيد من حرية التعبير وحق التظاهر. فيما أوضح المتحدث الإعلامي لوزارة حقوق الإنسان كامل أمين في اتصال مع (المدى): ليس هناك مبرر لحصر منح الموافقات الخاصة بالتظاهرات بجهة معينة، مشيراً الى ان سن قانون خاص بالتظاهر وحرية الرأي سوف ينهي هذه الإشكالية،وبالتالي سيترك لمواطن الحق في التظاهر ضد أي جهة والمطالبة بتحسين الخدمات.

وأكد كامل أمين ان على الحكومة توفير الحامية للمتظاهرين وعلى المتظاهر الحفاظ على الممتلكات العامة.

وكان قد طالب رئيس الوزراء المتظاهرون في وقت سابق الحصول على موافقات رسمية للخروج بمظاهرات لحمايتهم من المخربين والمندسين على حد قوله، مؤكدا عدم رفضه لأي طلب.

وكان المالكي قد أشار الى أنه ستتم محاسبة من اسماهم بالمخربين والمعتدين على الاملاك العامة من الخارجين على القانون من المتظاهرين ضد سوء الخدمات والفساد والبطالة.

وأكد رئيس الوزراء عزمه على محاسبة من اسماهم بالخارجين على القانون من المخربين والمعتدين على الاملاك العامة من المتظاهرين الذين هاجموا مبنى محافظة واسط في وقت سابق وحرقهم منزل المحافظ. وقال ان التظاهرات والاحتجاجات محمية بالدستور والحرية والديمقراطية لكن التخريب مرفوض، وشدد بالقول" لا نسمح بالتخريب والشغب والخروج في تظاهرات من دون موافقات رسمية". وكانت قد أعلنت السلطات التنفيذية في محافظة ذي قار التي شهدت أيضاً تظاهرات شعبية مطالبة بإقالة المسؤولين هناك أنها ستفعل الشروط الواجب توفرها قبل خروج أي تظاهرة لتجنب حالات الشغب التي شهدتها التظاهرات الأخيرة في المحافظة على خلفية أزمة الكهرباء .

وأوضح محافظ ذي قار في تصريحات صحفية سابقة إن التظاهرات حق مشروع ضمنه الدستور بيد انه اخذ مؤخرا منحىً آخر من خلال أعمال العنف التي رأى إنها تضر بمصلحة الطرفين المواطنين والشرطة.

وأوضح إن المحافظة ستفعل الشروط السابقة لإطلاق التظاهرات والتي يتعهد خلالها منظمو المظاهرة خطيا أمام المحافظ كونه مسؤول اللجنة الأمنية بعدم حدوث أعمال عنف خلال المظاهرة. كما يكشف فيها المنظمون عن أهداف المظاهرة مؤكدا إنها جميعا كانت شروط موجودة سابقا دون أن يأخذ بها، لافتا إلى إنها ستفعل في المرحلة المقبلة.